الصحافة العراقية وقيم المجتمع المدني
دراسة تحليلية لصفحة الرأي في جريدة الصباح
للفترة من ٢٠٠٤/١/١ إلى ٢٠٠٤/٠٦/٣١

م.م.واثق عباس عبد الرزاق

كلية الإعلام/ قسم الصحافة

المقدمة...

إن الحديث عن المجتمع المدني يرقى إلى الحديث عن المسيرة الإنسانية منذ انتقال البشر من مجتمع الصيد والرعي والزراعة إلى المجتمع الحضري، وقد كثر الحديث عن المجتمع المدني منذ سبعينات القرن الماضي، وذلك تعبيرا عن السعي الحثيث لتقوية النسيج الاجتماعي المعتمد على تعدد الأنشطة القائمة على أهداف مجتمعية يقوم بها أفراد المجتمع بصورة مستقلة عن تسلط وهيمنة الدولة.

وينصرف المدلول الذي يشير إليه مصطلح (المجتمع المدني) اليوم إلى مجتمع متكامل في دولة عصرية أو في طريقها إلى أن تكون عصرية، قادرة على التواصل بكفاءة مع الدول الأخرى، وقادرة في الوقت عينه على تلبية الاحتياجات العصرية لمواطنيها، وعلى جعلهم يشعرون بمقومات شخصيتهم، بوصفهم أفرادا متميزين ولهم دور وحضور وكرامة وحريات وحقوق وعليهم واجبات ومسؤوليات، ولهذا فان المجتمع المدني الحيوي هو الذي يتمكن أفراده من تكوين تجمعات تطوعية مستقلة عن نشاط الدولة وحركتها.

الفصل الأول

المبحث الأول: منهجية البحث.

أولاً- موضوع البحث وأهميته:

تعد فكرة المجتمع المدني وما ينبثق عنها من مؤسسات واحدة من المقدمات الرئيسة للتحول الديمقراطي، لان هذه المؤسسات بما تحمله من منظومة قيم ومناهج عمل تمارس وظائف متنوعة للتخفيف من تعسف الدولة إذ يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن توفر ضوابط على سلطة الحكومة، ويمكنها من خلال هذا الدور أن تسهم في تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي، كما يمكنها الإسهام في صياغة السياسات العامة، وحماية الحقوق، والتوفيق بين المصالح، وإيصال الخدمات الاجتماعية، وبعملها هذا تعزز منظمات المجتمع المدني الفاعلية والمشاركة في الشؤون العامة، وتقوي حكم القانون وغيرها من خصائص الحكم الصالح[1].

فالإعلام اليوم بما يمتلك من قوة وعوامل تأثير وضغط وتحكم يقوم بصنع الحدث والتحضير له في نفس الوقت[٢]، وهو ما يعني تحول وسائل الإعلام إلى وسيلة تهدف إلى توجيه الناس، وبما أن وسائل الإعلام باتت منتشرة بنحوٍ يفوق التصور فلابد أن نتوقع لها دورا حاسما في عملية التطبيع الاجتماعي[٣].

ثانياً- مشكلة البحث:

تنبع مشكلة البحث من ملاحظة الباحث الخلل بين الأهمية التي يقوم عليها عمل منظمات المجتمع المدني ووظائفها المتعددة. والاهتمام المحدود من الصحافة بفكر ومضمون المجتمع المدني، إلى جانب أن الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، ركزت على الأبعاد الاجتماعية لنشاط منظمات المجتمع المدني، أو على دور هذه المنظمات في الحياة السياسية دون إن تتناول تأثير الإعلام بأنواعه المختلفة في تقديم المجتمع المدني فكريا ووظيفيا إلى الجمهور وبخاصة أن مجال عمل منظمات المجتمع المدني إنما ينطلق من مجموع المواطنين وان ما يتحقق من نتائج إنما يصب في خدمة هؤلاء المواطنين الذين يقومون بتأسيس المنظمات المدنية طوعيا ومن اجل المحافظة على مصالحهم في مواجهة الدولة وسلطاتها.

ثالثاً- أهداف البحث:

لقد كان للمجتمع المدني ومنظماته دورٌ بارزٌ في إرساء مفاهيم الديمقراطية وضمان الحقوق الأساسية للإفراد، وإرساء قيم المشاركة السياسية وحقوق الإنسان، وهو بهذا المعنى يعد قوة فاعلة وضمانة من ضمانات رسوخ مفاهيم التحول الديمقراطي في أي مجتمع يأخذ بالديمقراطية منهجا في الحياة، وانطلاقا من أهمية دراسة هذا الموضوع فقد تبلورت أهداف البحث على وفق النقاط الآتية:

١. تسليط الضوء على نشأة فكرة المجتمع المدني منذ صعود البرجوازية قوةً حاكمة في الغرب وانتهاء حقبة الحكم الإقطاعي المرتبط بالملكية القائلة بالحق الإلهي للحاكم وما رافق ذلك من بروز حركات فكرية وثورات سياسية واجتماعية.

٢. دراسة التطورات التي شهدتها فكرة المجتمع المدني منذ نشأتها الأولى وحتى العصر الحديث، مرورا بالتطورات التي شهدتها الفكرة وقيمها في المجتمع العراقي.
٣. الوقوف على مدى الاهتمام الذي إعارته الصحافة العراقية لفكرة المجتمع المدني، من خلال متابعة وحصر الحيز المكاني الذي أفردته الصحف "عينة البحث " للمقالات التي تناولت قيم المجتمع المدني.

رابعاً- منهج البحث:

نظرا لطبيعة الدراسة كونها تبحث في موضوع العلاقة بين الصحافة وقيم المجتمع المدني، ولحاجة البحث لإيضاح ماهية المجتمع المدني وتطوره منذ نشأته الأولى وما شهده مفهوم المجتمع المدني من إضافات فكرية أغنته على مدى تطوره التاريخي، وجد الباحث لزاما عليه ان يتبع المنهج التاريخي[٤]، ليتقصى مصادر المعلومات المتاحة بقصد تكوين إطار معرفي عن الموضوع الذي تناولته الدراسة، وبذل الجهد للعودة إلى البدايات الفكرية والسياسية التي تزامنت مع إرهاصات ظهوره فكرة المجتمع المدني، وكذلك المتابعة التاريخية لتطور الفكرة إلى مؤسسات وتشكيلات. للوقوف على مدى التطور الذي حققته فكرة المجتمع المدني على ارض الواقع، ولتحديد القيم أو المنظومة القيمية لفكرة المجتمع المدني والتي تم على أساسها إقامة تشكيلات ومنظمات المجتمع المدني وتحديد أهدافها الحركية، ورسم العلاقة بينها وبين الدولة، وقد اوجب ذلك ان يستخدم الباحث المنهج الوصفي.

خامساً- حدود البحث ومجالاته:

تناول البحث الذي يحمل عنوان (الصحافة العراقية وقيم المجتمع المدني) تحليل مضمون مقالات الرأي في جريدة الصباح من ٢٠٠٤/٠١/٠١ إلى ٢٠٠٤/٠٦/٣١، وجاء تناول جريدة الصباح كونها أحدى الصحف الصادرة عن شبكة الإعلام العراقي، ما يعني أنها قريبة من التوجيهات الحكومية، وهي بهذا المعنى تقترب في رؤيتها من رؤية الحكومة.

وعلى الرغم من ان الدراسة حددت بالمدة من ٢٠٠٤/٠١/٠١ وحتى ٢٠٠٤/٠٦/٣١ لكن الباحث رجع إلى بواكير نشوء فكرة المجتمع المدني في محاولة منه لتأصيل القيم السائدة فيه، ولما يوفره التراث النظري لفكرة المجتمع المدني من إمكانية البحث والتقصي والمتابعة والرصد لتطور الفكرة ومنظومتها القيمية وصولا إلى تحديد ابرز القيم السائدة واعتمادها فئات رئيسة في التحليل، استدل الباحث على قيم المجتمع المدني من خلال مسح التراث النظري، واعتماد السائد منها فئات للتحليل، أما الأعداد التي شملها البحث بالنسبة للصحيفة الصباح (١٤٤) عدداً.

سادساً- تحديد وحدات التحليل:

وجد الباحث ان المقال يعد انسب وحدة يمكن إخضاعها للتحليل، لأنها وحدة إعلامية متكاملة يستخدمها القائم بالاتصال لتقديم رسالته إلى الجمهور المتلقي، ولكون التحيز يبدو أكثر وضوحاً في المقالات والافتتاحيات(٥).

سابعاً- كيفية اختيار عينة البحث:

١- عينة البحث:

على الرغم من أن نظام الحصر الشامل يعد أفضل نظام لتحقيق نتائج أكثر صدقا، إلا أن سعة محتوى الرسائل وضخامتهُ سواء كانت في الصحف أو غيرها يجعل عملية الحصر الشامل امراً صعبا، لذلك فاللجوء إلى نظام العينة يسهل عملية البحث ويحقق نتائج لا تقل صدقا عن الحصر الشامل ولاسيما إذا مثلت العينة المجتمع الكلي تمثيلاً صحيحاً.

٢- تحديد إطار العينة:

إذا كان إطار العينة هو عبارة عن تصنيف لكل المصادر الإعلامية التي تحقق أهداف البحث وتتخذ أساساً للتصميم، فتبعاً لذلك حُدد إطار العينة وفقا لمعيار مستوى التخصص، ولذلك تحدد إطار العينة بالصحف العراقية، وحُددت صحيفة الصباح الناطقة باسم الحكومة العراقية والتي تعكس وجهة نظر الحكومة العراقية الرسمية، وقد حقق ذلك الشروط الواجب توفرها في إطار العينة من حيث الكفاية والدقة والكمال والتنظيم.

٣- تحديد حجم العينة:

يتوقف تحديد حجم العينة على نسبة التقارب الموجودة بين العينة والمجتمع الأصلي، فإذا كان هناك تجانس وتقارب قائم بين أفراد العينة والمجتمع الأصلي، فانه يمكن اخذ عينة عدد صغير ومعبر عن الواقع، وإذا كان هناك تباين كبير في أفراد المجتمع الأصلي فلابد من اخذ عينة كبيرة وعريضة حتى يمكن اخذ معلومات كافية عن الموضوع[٦]. وبما أن اختيار عينة تمثل ١٠% من مجموع المجتمع الكلي تعد من العينات الصغيرة، وهي كافية لتمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً، فقد وجد الباحث أن العينة كلما زادت عن ١٠% من المجتمع أصبح تمثيلُها أكثر صدقاً، ولذلك حُدد حجم العينة بـ١٢% من حجم المجتمع الأصلي، المتمثل بأعداد صحيفة الصباح البالغ (١٤١) عددا، وعلى هذا الأساس تم اختيار (١٨) عددا كعينة ممثلة للمجتمع الكلي.

٤- تحديد نوع العينة:

لقد فرضت طبيعة الدراسة تحديد مجتمع البحث والذي تمثل في أعداد صحف الصباح للمدة من ٢٠٠٤/٠١/٠١ وحتى ٢٠٠٤/٠٦/٣٠ وعمد الباحث على اختيار الأعداد التي أخضعها للدراسة تبعا لأسلوب العينة العشوائية المنتظمة، إذ اختار الباحث أول مفردة من المصادر بطريقة منتظمة تبعا لتمثيل العينة في المجتمع الأصلي، إذ كانت الأعداد الصادرة من صحيفة الصباح خلال المدة من ٢٠٠٤/٠١/٠١ حتى ٢٠٠٤/٠٦/٣١ وهي المدة التي تشكل الحيز الزماني للبحث ١٤١ عددا وحُدد حجم العينة الافتراضية بـ(١٨) عددا وبذلك أصبح كل عدد من العينة يمثل ٨ من المجتمع الأصلي.

وقام الباحث باختيار العدد رقم (١) من الأعداد العشرة الأولى بطريقة عشوائية ثم بدا بعد ذلك بتحديد الأعداد الآتية:

بإضافة ٨ إلى المفردة السابقة، فكانت المفردة الأولى التي اختيرت عشوائيا هي العدد (١٦) في ٨ آذار/٢٠٠٤ عن صحيفة الصباح، وبعد ذلك أُضيفَ العدد ٨ إلى المفردة الأولى... الخ.

ثامناً- معوقات البحث:

يبدو إن تحديد عنوان البحث يتضمن مضامين واسعة ومتداخلة تلقي بظلال فضفاضة واسعة، لأنه يتناول علاقة الصحافة بالمجتمع المدني، ولكلا الطرفين عناوين ووظائف متنوعة لا يمكن حصرها وتحديدها بنحوٍ شامل ودقيق، وبما يجعل الخشية من الخروج عن الدقة العلمية وأمانة البحث العلمي هاجسا قائما في ذهن وضمير الباحث.

وقد وجد الباحث الكثير من المؤلفات والعناوين، التي تفتقد مقومات الرصانة العلمية، ما وضع على عاتقه جهدا كبيرا في الفرز والتدقيق.

وغني عن البيان الحديث عن تزامن انجاز البحث مع أجواء الفلتان الأمني وما يرافقه من مخاطر وتهديدات جمة ألقت بظلالها على المجتمع بنحوٍ عام، ولابد ان تسهم هذه الأجواء في تقليل فرص وصول الباحث أي باحث إلى مستوى الكمال في بحثه أو على الأقل إلى بحث يقل عدد نقاده، ومن المؤكد ان حرية الفكر، ومنها حرية البحث العلمي والعلم، قد تأثرت بشدة من تفاقم الانفلات الأمني وما صاحبه من إرهاب نفسي وفكري.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

تأتي أهمية الحديث عن الدراسات السابقة التي تحتويها معظم الرسائل والاطاريح العلمية، من حقيقة مدى الاستفادة التي يحققها الباحث من طبيعة النظريات أو المناهج التي استخدمت في تلك الدراسات، فضلاً عن تحقيق واحدة من قواعد البحث العلمي القائلة بالبدء من حيث انتهى الآخرون، ومحاولة إكمال المعلومات والحقائق التي توصلت إليها الدراسات السابقة، وبما يعطي إضافات جديدة في حقل الاختصاص العلمي وتعطي الدراسات السابقة للباحث فرصة التعرف على أهم الموضوعات التي تعرضت لها تلك الدراسات، وتتيح له فرصة التركيز والتعمق بها كما ان تلك الدراسات تمد الباحث بفرضيات يمكن ان تختبر ميدانيا للتأكد من صدقيتها والتعرف على درجة اقتراب أو ابتعاد بين ما توصلت إليه الدراسة الحالية وما سبقها من دراسات في الاتجاه نفسهُ.

ووجد الباحث أن هناك دراسات عراقية وعربية وأجنبية ذات صلة بموضوع البحث ومنها:

١- دراسة فلاح حسن آل مانع الموسومة (المجتمع المدني في العراق- دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي)[٧].

والدراسة أطروحة دكتوراه غير منشورة تقدم بها الباحث إلى مجلس كلية الآداب في جامعة بغداد، وتتكون من مقدمة وثمانية فصول وخاتمة واستنتاجات، وتناولت مفهوم المجتمع المدني ونظرياته من توماس هوبز وحتى كارل ماركس.

٢- دراسة فالح عبد الجبار (المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق)[٨].

وتعد هذه الدراسة من متبنيات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ضمن مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، وتتناول الدراسة بحث مفهوم المجتمع المدني.

٣- دراسة محمد خاتمي المجتمع المدني- مقاربات في دور المرأة والشباب:

وهي سلسلة مقالات وخطب كتبها الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي تناولت التحديات الكبيرة التي يشهدها العالم وخاصة المجتمعات الإسلامية.

٤- تجمع الباحثات اللبنانيات (المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي):

وهذه الدراسة عبارة عن مجموعة من الأوراق البحثية التي قدمت لمؤتمر المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، الذي نظمته الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فريد رش ايبرت في بيروت بين ١٨ و٢٠ نيسان/ ابريل ٢٠٠٤.

٥- دراسة الدكتور، احمد شكر الصبيحي (مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي):

يرى الدكتور الصبيحي أن دراسته تكتسب أهميتها من تعرضها لموضوع لم يحفر عميقا في الواقع العربي ويحيط به الغموض، بسبب من حداثة تداول الموضوع في الفكر السياسي العربي، الذي لم يبدأ بتداوله إلا منذ مدة يسيرة.

٦- ومن بين المصادر الأجنبية المترجمة الدراسة التي حررها (دون الي ايبرلي):

الموسومة (بناء مجتمع من المواطنين- المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين) وتقع الدراسة التي ساهم في بحوثها طيف واسع من المؤلفين في خمسة أجزاء موزعة على ثلاثة وعشرين فصلا، وتناولت بحث التحولات في المجتمع المدني الأمريكي، والتعليم لبناء مجتمع مدني، والسياسة والقانون والحوار العام في أمريكا، والمؤسسات المدنية الأمريكية ونظرات على المجتمع المدني.

الفصل الثاني
المجتمع المدني في العراق

المبحث الأول: الجذور التاريخية للمجتمع المدني في العراق.

المجتمع المدني في العراق القديم:

على الرغم من أن مصطلح المجتمع المدني حديث التداول، وهو في نشأته واستخدامه شديد الالتصاق بالتجربة الغربية، لاسيما في وجهها الليبرالي- الديمقراطي، وتحديدا شديد الالتصاق بتشكيل حقوق المواطن، ووعي هذا الأخير مواطنيته في اجتماع سياسي أوربي[٩]، وشاع في بعض الأدبيات السياسية والتاريخية، ولاسيما تلك المتأثرة بنظرية (الاستبداد الشرقي)، إن الدولة في التأريخ العربي الإسلامي، دولة طاغية قابضة على المجتمع، ونافية لاستقلاليته ومدمرة لديناميته[١٠]، كما أن حداثة المصطلح قادت بعض الباحثين إلى صعوبة تلمس وجود مثل هذا المجتمع المدني في الخبرة العربية والإسلامية، ويؤكدون أن المجتمع المدني يجد أساسه الإيديولوجي في تفاعل ثلاثة نظم من القيم والمعتقدات، أولها: الليبرالية، وثانيها: الرأسمالية، وثالثها: العلمانية.

وإذا كان المغزى العام للتاريخ هو تكوين الدولة- الإمبراطورية فان العراق وبإجماع المؤرخين شهد قيام أول نظام للإمبراطورية في تاريخ البشر السياسي والذي تمثل بالدولة الاكدية والتي قامت اثر تغلب زعيم منهم وهو سرجون الاكدي على دول المدن السومرية في أواخر عصر فجر السلالات[١١]. «وكان لهذه الدولة تأثير مباشر على تطور المجتمع المدني في حضارة العراق القديم، كما كان لسرجون الاكدي مشروعٌ سياسي يتمثل في الإجمال في تأسيس جيش جديد مكنه فيما بعد من تأسيس دولة مركزية

واحدة، تضم مناطق العالم الأربعة، وقد تأسست على عملية الاندماج والانصهار الكامل بين السومريين والاكديين وجميع الأقوام التي تقطن الأراضي الخاضعة للدولة الاكدية، وبما يؤكد قدرة هذه الأقوام على بناء مجتمع مديني تسود فيه روح الإبداع والتطور، ومن خصائص هذا المجتمع المدني السمات الآتية»[١٢]:

أولاً: عرفت الكتابة والتدوين في عصر سرجون تطورا كبيرا، إذ أصبحت الكتابات الملكية والوثائق التجارية تكتب باللغة الاكدية، التي لعبت دورا مهما في عملية الاندماج والانصهار الشعبي بين شعوب الدولة الاكدية.

ثانياً: تحرير الفلاحين من الاستعباد الإقطاعي، وإحلال الملكية الخاصة الصغيرة، وإنشاء ديوان لتسجيل الأملاك تسجيلا قانونيا.

ثالثاً: تجريد الكهنة من أملاك الهياكل التي كانوا يشغلونها بالوراثة، وتحرير العمال والصناع العاملين في مشاغل الهياكل الصناعية.

رابعاً: إلغاء جميع محاكم الهياكل، وإنشاء محاكم مدنية، وأصبحت الحكومة المركزية هي التي تعين القضاة الملكيين الخاضعين مباشرة لمراقبيها.

المجتمع المدني في العراق الحديث:

من المعروف أن العراق كان خاضعا للحكم العثماني إلى أن تم القضاء عليه نهائيا عقب الحرب العالمية الأولى، وقد تأثر العراق خلال هذه المرحلة بحدثين مهمين كان لهما اثر بالغ في تحديد مجرى الحياة السياسية في العراق، الأول: انتصار الثورة البرجوازية الديمقراطية في تركيا، والتي عرفت بانقلاب جمعية الاتحاد والترقي في (١٠ تموز ١٩٠٨)، حيث اضطر السلطان عبد الحميد إلى إعلان الدستور القديم الذي كان قد علقه في العام (١٨٧٨) بعد سنتين من إعلانه، والثاني: اندلاع الحرب العالمية الأولى وخضوع العراق للاستعمار البريطاني خلال الأعوام (١٩١٤– ١٩٢٠).

إن بنية المجتمع المدني في العراق كانت قائمة على أسس من التقسيمات الاثنية (العرقية)، أو العشائرية أو الطائفية، داخل المدينة الواحدة وكانت (المحلة) تشكل عالما خاصا لكل صنف اجتماعي من هذه الأصناف المذكورة، فالمدينة العراقية كانت مقسمة على عدة إحياء أو محلات منفصلة عن بعضها البعض، ومتنافرة، وكانت المحلة في

المدينة والعشيرة في الريف، تشكلان ملاذا للإنسان الفرد يحتمي بها وتعبيرا جزئيا عن النزوع[١٣]، الفطري لطلب الحماية من خلال الاندماج الوحدوي في داخلها، وكما هو معلوم فأن المجتمع العراقي يتشكل من الناحية الاجتماعية من عدة قوميات، تأتي القومية العربية في مقدمتها، إذ تشكل الأغلبية الساحقة، ثم الكرد، والتركمان والأرمن وغيرهم، أما من الناحية الدينية، فالمسلمون يشكلون ٩٥% من مجموع السكان، ثم يليهم المسيحيون إلى جانب ديانات أخرى كالصابئة واليزيدية، أما من الناحية الطبقية فالمجتمع العراقي ينقسم بصورة عامة على ثلاث طبقات رئيسة:

أولها: طبقة الإقطاعيين ورؤساء القبائل وكبار الملاكين والتجار وأصحاب الثروات، وهي الطبقة المتنفذة، التي تسيطر على أجهزة الحكم نتيجة لسيطرتها على الأرض ودعم النظام القانوني والسياسي لها[١٤]، وثانيها: طبقة الفلاحين وسكنة الأرياف والقبائل الرحل والحرفيين، وهي اكبر الطبقات عددا، إذ تبلغ ٨٠% من مجموع السكان، ويتسم وضعها بالتأخر في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتعيش حالة من الفقر المدقع والمستوى المعاشي الواطئ، ولم يكن لها وعي سياسي عالٍ، أما الطبقة الثالثة فهي الطبقة الوسطى: التي تضم صغار التجار والمثقفين والفنيين، ولم يكن لهذه الطبقة أثر يذكر في ميدان العمل السياسي[١٥].

المبحث الثاني: منظمات المجتمع المدني بعد الاحتلال الأمريكي.

كثر الحديث منذ سبعينيات القرن العشرين عن المجتمع المدني، نشاط يعبر عن السعي الحثيث لتقوية النسيج الاجتماعي المعتمد على تعدد الأنشطة القائمة على أهداف مجتمعية، يقوم بها إفراد المجتمع بصورة مستقلة عن تسلط الدولة، وأنشطة المجتمع متعددة ومتنوعة وتشمل جميع قطاعات المجتمع وطبقاته واهتماماته، ولهذا فان (المجتمع المدني) الحيوي هو الذي يتمكن أفراده من تكوين أعمالهم الجماعية وممارسة أنشطتهم بصورة مستقلة عن مؤسسات الدولة، لكن ضمن حكم القانون الدستوري العادل والمقبول من المجتمع[١٦]، وعودة الحديث عن المجتمع المدني جاءت في بعض أوجهها رداً على سلطة الحزب الواحد في الدول الاشتراكية، كما استخدم في الدول الرأسمالية رداً على

بيروقراطية القرارات، وضد اقتصاد السوق، أما في البلدان النامية فكان رداً على ديكتاتوريات الحكومات وعلى البنى العضوية التقليدية في آن واحد(١٧).

ونتيجة لمجموعة من الظروف السياسية وبسبب من طبيعة النظام السياسي الشمولي الذي تناوب على العراق منذ تحوله إلى النظام الجمهوري، لم يطلّع المجتمع العراقي على عمل منظمات المجتمع المدني، لهيمنة الدولة وسيطرتها المركزية على إدارة شؤون البلاد، وتحول المنظمات التي يمكن أن تنطوي تحت مسمى المجتمع المدني، إلى (منظمات واجهية) للحزب الواحد الذي يحتكر السلطة والقوة والموارد والبشر، وإزاء هذه الحقيقة فأن تجربة العمل بهذا النوع من المنظمات في مفهومها العام هي تجربة حديثة على المجتمع العراقي، على الرغم من قدم هذه المنظمات في بقية دول العالم، ولاسيما السائرة منها في طريق الديمقراطية.

تاريخياً كانت الأنشطة الاجتماعية محصورة عموما بالمؤسسات الدينية، وبعض الأعمال المحددة التي يؤديها القطاع العام (وهي عامة في الأساس وتتمثل بالعطاء للمحتاجين) فضلاً عن الظروف القاسية التي عاش فيها الشعب العراقي طوال العقود الماضية وما رافقها من حصار ثقافي واقتصادي شامل، حال دون الاطلاع على تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال والدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني.

وإذا كانت هذه المنظمات تواجّه بالرفض وبفرض الشروط الصعبة، فأن الحاجة لها عميقة في وقتنا الحاضر الذي يشهد انسحاباً ملحوظاً للدولة ولمؤسساتها واختلالاً واضحاً في أداء الدولة لوظائفها، بسبب من سياسات الاحتلال الأميركي وقراراته المرتجلة التي أصابت أنشطة الدولة في الصميم وألحقت الشلل التام بها وبوظائفها(١٨).

وبعد أن كان عمل المنظمات القائمة قبل الاحتلال الأميركي محصوراً بالأعمال الخيرية والدينية عبر منظمات خيرية دينية تفتقر إلى الشفافية في عملها مع افتقاد التنسيق والتعاون فيما بينها وعدم وضوح الرؤيا بشأن تكوينها، مما جعلها على العموم منظمات جامعة في نشاطها، وهي حصيلة منطقية لضعف التجربة وحداثتها والواقع السياسي المركزي المتشدد الذي لم يسمح بالتوسع في النشاط المدني، وقد دفعت هذه الظروف غير الملائمة ببعض الناشطين في هذا المجال إلى اعتماد التشكيلات غير الحكومية (المحلية والأجنبية) لتعمل خارج مناطق السيطرة الحكومية بما في ذلك مناطق كردستان العراق،

ويؤكد تقرير حكومي «إن سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣ منح المجال أمام المواطنين عامة لإنشاء منظمات غير حكومية لتعمل في كافة المجالات الإنسانية والمدنية، وعلى وفق شروط بسيطة وميسرة، وليصل عددها إلى (٢٥٣٥) منظمة» كما يتضح ذلك من بيانات الجدول (٢)[١٩].

وتحتل المنظمات العراقية نسبة (٩٥%) من إجمالي المنظمات المدنية، بعد أن كان عددها قليلا جدا، على حين احتلت المنظمات الأجنبية نسبة (٥%) من الإجمالي في عام ٢٠٠٤ وأوضحت بيانات حكومية «إن عدد المنظمات المسجلة والمرخصة للعمل بلغ (٧٣١) منظمة تشكل نسبة (٢٨,٨%) من إجمالي المنظمات، على حين احتلت المنظمات غير المسجلة نسبة (٧١,٢%)»[٢٠].

وبلغ عدد المنظمات العراقية المسجلة (٦٤٦) منظمة وبنسبة مقدارها (٢٦,٨%) من إجمالي المنظمات العراقية البالغ عددها (٢٤١١) منظمة ويمثل الباقي (٧٣,٢%) المنظمات غير المسجلة والبالغ عددها (١٧٦٥) منظمة، وتشترك مع هذه المنظمات منظمات أجنبية بلغ عددها (١٢٤) منظمة المسجل منها (٨٥) منظمة وبنسبة (٦٨,٥%) وغير المسجلة (٣٩) منظمة وبنسبة (٣١,٥%).

وتشير بيانات وزارة التخطيط إلى أن إجمالي عدد منظمات المجتمع المدني البالغ (٢٥٣٥) منظمة قد توزع على سبعة عشر مجال عمل داخل العراق، وفي مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والطبيعية وغيرها، ويظهر في بيانات الجدول (٢) أن المنظمات التي تقدم خدماتها في مجالات متعددة وتمارس أكثر من نشاط قد احتلت المرتبة الأولى من حيث عددها البالغ (١١٢٠) منظمة وبنسبة (٤٤%) من إجمالي عدد المنظمات المسجلة وغير المسجلة تليها بالمرتبة الثانية المنظمات التي تعمل في مجال المساعدات الإنسانية حيث بلغ عددها (٢٥٦) منظمة وبنسبة (١٠%) من الإجمالي، واحتلت المرتبة الثالثة المنظمات العاملة في مجال الخدمات العامة والبنية التحتية إذ يصل عددها إلى (١٠٣) منظمة وبنسبة (٤%).

الجدول رقم (١)

إجمالي عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة وغير المسجلة لعام ٢٠٠٤.

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي– مركز تسجيل المنظمات غير الحكومية.

ت	مجال الاختصاص	عدد المنظمات	الأهمية النسبية %
١	قضايا المرأة	٨٩	٥,٣
٢	شباب ورياضة	٥٦	٥,٣
٣	إسكان	٢٨	١
٤	زراعة	٧٥	٣
٦	ديمقراطية وحكومية	٧٢	٣
٧	تطوير اقتصادي	٩٨	٤
٨	تعليم عالي	٨٦	٤,٣
٩	بيئة	٤١	٢
١٠	معوقين	٤٥	٢
١١	حقوق الإنسان	١٦١	٣,٦
١٢	مساعدات إنسانية	٢٥٦	١٠
١٣	إعلام	٢١	١
١٤	رعاية أطفال وأيتام	٧٧	٣
١٥	صحة عامة وطب	٨٣	٣
١٦	خدمات عامة بنية تحتية	١٠٣	٤
١٧	متعددة وأكثر من نشاط	١١٢٠	٤٤

الفصل الأول
كيفية معالجة الصحافة لقيم المجتمع المدني

المبحث الأول: كيفية معالجة الصحافة لقيم المجتمع المدني.

تجمع معظم الأدبيات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني على تصنيف وسائل الاتصال الجماهيري مكوناً من مكونات المجتمع المدني، ويذهب بعض الباحثين إلى أن الاتصال يتعدى كونه وسيلة للترابط والتماسك الاجتماعي، ليكون حلا لكثير من مشكلات الإنسان، كما أن الاتصال يعني تأسيس جماعة أو تحقيق مشاركة، وبمعنى أخر يعني التقاء الأفكار والعقول من خلال رموز مشتركة في أذهان المشاركين، وتملك وسائل الاتصال تأثيرا في تشكيل الفكر البشري وتوجيه النشاط الاجتماعي، ومع التطور الكبير في وسائل الاتصال، بدأت مضامين ووظائف جديدة لعملية الاتصال أصبحت معها وسائل الاتصال أدوات للتفكر والمشاركة والأخذ والعطاء، أي أنها تحولت إلى مجالات حية يتعايش فيها الأفراد والجماعات.

بشأن عمل مشترك أو مشروع جامع[٢١]، كما أن وسائل الأعلام تعد من المصادر الأساسية للمعلومة، والتي يبني عليها الفرد مواقفه وتقوم عليها اتجاهات الجماعة حيال الأحداث الجارية، سواء بالقبول أو الرفض، حيث تتولى وسائل الأعلام الدور الملموس في تشكيل موقف الجمهور المتلقي من القضايا المطروحة، ولا يتوقف ذلك عند تغيير الاتجاه والموقف من القضايا العامة أو الأحداث المثارة، بل يمتد إلى القيم وأنماط السلوك، مما يعني أن الأعلام عامل مؤثر على التحول.

وتنطلق من قدرة وسائل الإعلام على مخاطبة جماهير عريضة في وقت واحد، إمكانية التوجيه الجماعي نحو هدف أو قضية معينة، واستنهاض الرأي العام لعمل ما سلباً أو ايجابياً، وبث مشاعر معينة تحرك الجماهير نحو سلوك أو قرار محدد، ويمتلك الأعلام تأثيراً وفاعلية على المجتمع الإنساني من خلال وسائلة المعروفة، ولاشك أن لكل وسيلة خصائصها في التأثير وفق الجمهور المتعامل معها فالصحافة تتعامل مع قراء لهم ثقافة ما واهتمامات قومية وسياسية[٢٢]، وتعد الصحافة المكتوبة من أقدم وسائل الاتصال الجماهيري بما تمتلكه من تأريخ يناهز أربعة قرون إذا ما سلمنا أن عام (١٦٠٩)، هو عام ولادة الصحافة– الدورية الأسبوعية المطبوعة في العالم[٢٣]، والصحيفة التي شهدت

تغيرات طويلة ومعقدة في المجتمعات الإنسانية أدت إلى إرساء دعائم الصحافة وتقاليدها التي جعلت الصحيفة منذ البداية، ساحة للحوار العام والاحتجاج والتعليق السياسي[٢٤].

المبحث الثاني: علاقة المجتمع المدني بظاهرة الرأي العام.

تستمد وسائل الإعلام المختلفة والمجتمع المدني شرعية وجودها من الرأي العام، ويعد الجمهور الواعي حجر الزاوية في كافة المجتمعات المدنية وتساعد الصحافة الصارمة. إذا ما كانت نزيهة فيما يتعلق بالموضوعات محل اهتمام الرأي العام في ممارسة الضغط لتحقيق التغيير والتطوير[٢٥]، ويعد الرأي العام جوهر الجماعة الاجتماعية وهو جوهر حي، ويعد من الروابط المهمة للتركيب الاجتماعي طبقا لعلماء الاجتماع وعلم النفس[٢٦]، وتتجلى هذه الأهمية أكثر إذا ما تذكرنا ان الرأي العام يمارس نشاطه من خلال مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية والجامعات والاتحادات والجمعيات المهنية والثقافية والفكرية والخيرية وغرف التجارة والصناعة وهي مؤسسات خارج الإطار الرسمي للحكومة وأصبحت في ظل النظام الدولي الجديد[٢٧]، تؤدي دورا في التأثير على العمل السياسي عن طريق ممارسة الرأي العام لنشاطه من خلال هذه المؤسسات والجمعيات للتعبير عن اتجاهاته ووجهات النظر المختلفة[٢٨]، وبهذه الصورة.

فأن الرأي العام يتحول إلى المحرك الذي يحفظ للمجتمع الديمقراطي دورانه، لان الرأي العام يشكل السياسة الحكومية في النظام الديمقراطي[٢٩]، وقد ذهب الباحثون في موضوعة المجتمع المدني إلى حد دمج المجتمع المدني بالرأي العام، أو عدة معبرا عن الرأي العام حيث يرى المفكر الايطالي الماركسي غر امشي أن وظائف المجتمع المدني تعني الرأي العام غير الرسمي (أي الذي لا يخضع لسلطة الحكومة)[٣٠].

المجتمع المدني والرأي العام علاقة متلازمة:

لقد كانت القيم الرئيسة التي تشكل دعائم المجتمع الإقطاعي الأوربي، تقوم على تأبيد السلطة في يد الملوك والنبلاء والأمراء الإقطاعيين ورجال الكنيسة على السواء فالسلطة، أياً كانت ليس مردها إلى الإدارة الإنسانية بل هي سنة من سنن الله التي لا

تأويل ولا تبديل لها وكانت هذه القيم تؤكد على إعلاء قيمة الإذعان والتسليم على قيمة الحرية، وعلى ان الملكية كلها والحقوق كلها للسادة الإقطاعيين، وانه ليس على الاقنان إلا واجب العمل والتناسل[٣١]، وكانت مراكز السلطة قبل الثورة الصناعية لم تفكر إطلاقاً بمحيطها من السكان كثيرا، إلا عندما كانت تريد ان يستتب الهدوء بينهم و تحولهم إلى سكان مطيعين ومنتجين للمواد الغذائية والى مصدر للطاقة البشرية العسكرية[٣٢]، ويرى باحث في الصحافة ان ظهور الرأي العام هو المَعْلَمُ الفاصل في تحول المجتمع المدني من تكتل قبلي أو بدائي إلى (مجتمع) حيث ان التطور الاجتماعي من المرحلة القبلية إلى (المجتمع) لا يحمل دلالاته التقدمية الصحيحة إلا عبر خلق تحول نوعي في البنية الاجتماعية الثقافية لان المجتمع بذاته قد يظل تجمعا سكانيا قبليا عشائريا. فيما إذا لم يتحول ثقافيا إلى رأي عام، بمعنى ان المجتمع قبل تطوره كرأي عام هو وحده ظاهرية قائمة على التكتل القبلي والتقليدي[٣٣]، وتكاد موضوعة المجتمع المدني وظاهرة الرأي العام تتلازمان حتى الظهور الزماني لهما فبروز الرأي العام الحديث يؤرخ بالقرن الخامس عشر بالتزامن مع انطلاقة الثورة الصناعية والتقدم التقني الذي صاحبها وبضمنها تطور شبكة المواصلات التي ربطت بين الأجزاء المختلفة وقربت الناس، بخاصة بعد تطور المعارف والعلوم وظهور الصراعات بين القوى السياسية المختلفة، وحيث كان لاختراع الطباعة دورٌ بارزٌ في تسهيل نشر أفكارها وترويج النقاشات بشأنها وقد أعقب نهاية القرن الخامس عشر ظهور عصر النهضة في أوربا التي شهدت تطورا خطيرا بخصوص الدور الذي كان على الرأي الجماهيري ان يؤديه[٣٤].

الفصل الرابع
الإطار العملي

أولاً: تحليل لصفحة الرأي في جريدة الصباح.

تعد جريدة الصباح واحدة من تشكيلات شبكة الإعلام العراقي، وهي مؤسسة إعلامية تم تأسيسها بعد الغزو الأمريكي للعراق، كخدمة للبث العام، وفكرة البث العام تعتمد على مبدأ تكفل الدولة أو الميزانية العامة بأعباء تشغيل خدمة البث العام من رواتب العاملين ومستلزمات إنتاج، والشبكة غير خاضعة نظرياً لتوجيهات الحكومة أو لأية سلطة

من سلطات الدولة، وتعمل على وجه مستقل عن أي من السلطات الثلاث المشكلة لسلطة الدولة.

انطلاقاً من حجم العينة الممثلة لمجتمع البحث والبالغة ١٢% من المجتمع تم اعتماد (١٨) ثماني عشرة صفحة من صفحات الرأي في الصباح، وقد لاحظ الباحث عدم ثبات رقم الصفحة السياسية فهي في الأغلب الصفحة رقم ثلاثة من الجريدة ولكنها صدرت في بعض الأحيان بنفس عنوان (السياسة) ولكن أخذت الصفحة الخامسة بدلاً من الصفحة الثالثة.

جدول رقم (٢) يبين صفحات العينة وعدد المقالات المنشورة في جريدة الصباح

عدد الصفحات	صفحات العينة	عدد المقالات المنشورة
١٤١	١٨	٦٥

إما فيما يتعلقُ بقيم المجتمع المدني في جريدة الصباح فقد جاءت القيم التأسيسية في المقدمة بـ ١٨٦ تكراراً من أصلِ ٤٠٧ تكراراً وبنسبة ٤٥.٧ % على حين احتلت القيم العامة التسلسل الثاني من حيث عدد التكرارات بـ ١٢٢ تكراراً وبنسبة ٢٩,٩%، وجاءت القيم الوظيفية بالمرتبة الثالثة من حيث عدد التكرارات بـ ٦٥ تكراراً وبنسبة ١٥,٩%، واحتلت القيم الحركية المرتبة الرابعة والأخيرة بـ٣٤ تكراراً وبنسبة ٨,٤% انظر الجدول رقم (٣).

ت	اتجاهات القيم	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	قيم تأسيسية	١٨٦	%٤٥,٧
٢	قيم عامة	١٢٢	% ٢٩,٩
٣	قيم وظيفية	٦٥	%١٥,٩
٤	قيم حركية	٣٤	%٨,٤
	المجموع	٤٠٧	% ١٠٠

جدول رقم (٣) يبين اتجاهات القيم في جريدة الصباح

وتعكس هذه المعطيات رغبة القائم بالاتصال في جريدة الصباح في ترسيخ المفاهيم التنظيمية لمؤسسات المجتمع المدني، ومحاولة إرساء روابط مشتركة مع التنظيمات التي تقع خارج حدودها، وخاصة المؤسسات الممثلة لسلطات الدولة، وقد عبر

القائم بالاتصال في الصباح عن هذه الرغبة باحتلال القيم التأسيسية والعامة المرتبتين الأول والثاني من عدد التكرارات.

مع الإقرار بدور المجتمع المدني ومنظماته في حركة المجتمع من خلال احتلال مجموعة القيم الوظيفية للمرتبة الثالثة وهي القيم التي تعد في صلب وظيفة المجتمع المدني ودوره كحاضنة لعملية التحول الديمقراطي، وراعياً لحقوق الإنسان وضامناً للمشاركة الواسعة في العملية السياسية، ومدافعاً ضد تعسف الدولة من خلال إقرار مبدأ سيادة القانون وضمان ترسيخ مبدأ حق الاختلاف في الرأي كخيار أصيل في مقابل الرأي الواحد الذي يوسم الأنظمة الشمولية والديكتاتورية ومن هنا فأن القيم الوظيفية وترسيخها يعد ضمانه لعملية التحول الديمقراطي من جهة، ويعطي دفعة قوية للعملية السياسية التي كانت حينذاك في طورها الجنيني، وثَمَ يمكن تفسير حرص القائم بالاتصال على الاهتمام بالمجاميع الثلاث من القيم بسعيه إلى تفعيل العملية السياسية الوليدة وصولاً إلى خلق المؤسسات الديمقراطية التي ستشرع لاحقاً الدستور الدائم إيذاناً بانبثاق السلطات الثلاثة الممثلة للدولة، من خلال العملية الانتخابية المؤسسة للبرلمان كسلطة تشريعية رقابية، واختياره لمجلس الرئاسة الذي سيسمي طبقاً للدستور رئيساً للوزراء.

ومن واقع تراجع اهتمام القائم بالاتصال بالقيم الحركية للمجتمع المدني يمكن تأشير التطابق بين السياسة العامة لصحيفة الصباح ورؤية الحكومة التي ترى إن المجتمع المدني ومنظماته يمكن إن تفيد في دعم العملية السياسية وفي توفير مستلزمات المشاركة الجماهيرية فيها، مع السيطرة على ما اصطلح عليه حريات للمعارضة، لأن هذه الحريات وممارستها يشكلان قيداً على الحكام، ولو فسرنا الفارق الكبير في التكرار والنسب بين القيم التأسيسية والقيم الحركية لوجدنا إن اهتمام القائم بالاتصال بالقيم الأولى جاء أكثر بخمسة إضعاف اهتمامه بالقيم الثانية (١٨٦)، تكرارات للقيم التأسيسية مقابل (٣٤) تكراراً للقيم الحركية، وهذا يعني إن القائم بالاتصال يحرص على وجود قاعدة تنظيمية صحيحة لتشكيل منظمات المجتمع المدني تحترم الهيكلية وتحدد أشكال القيادة داخل منظمة المجتمع المدني، وفق نظرة تهدف إلى تحقيق أعلى مستوى للفائدة من خلال استثمار قدرات منظمات المجتمع المدني على حشد المواطنين وتثقيفهم بمتطلبات نجاح العملية السياسية، وتأثير مشاركتهم على تحقيق هذا النجاح.

وإذا كان اتجاه القيم لتأسيسه قد احتل المرتبة الأولى في تكرارات جريدة الصباح بـــ(١٨٦) تكرارات من إجمالي عدد التكرارات البالغ (٤٠٧) تكراراً وبنســـبة ٤٥,٧%، فأن توزيع مراتب القيم داخله قد سجل بتقدم الديمقراطية إلى المرتبة الأولى بـــــ(١٢٥) تكراراً من مجموع تكرارات الاتجاه التأسيسي البالغة (١٨٦) تكراراً وبنســـبة ٦٩,٩%، على حين جاءت العلمانية بالمرتبة الثانية بـــ(٤٥) تكراراً وبنسبة ٢٦,١%، بينما جـــاءت المواطنة بالمرتبة الثالثة بـــ(٤٥) تكراراً، وبنسبة ٢٢,١% واحتلت قيمة الحوار المرتبـــة الرابعة بـــ(٩) تكرارات وبنسبة ٤,٤% وكانت المرتبة الخامسة والأخيرة من نصيب قيمة الطوعية بـــ(٤) تكرارات، وبنسبة ١,٩%، انظر الجدول رقم (٤).

	القيمة	عدد التكرارات	نسبتها المئوية
١	الديمقراطية	١٢٥	%٥٤,٨
٢	العلمانية	٤٥	%١٩,٧
٣	المواطنة	٤٥	%١٩,٧
٤	الحوار	٩	%٣,٩
٥	الطوعية	٤	%١,٧٥
	المجموع	٢٢٨	%١٠٠

الجدول رقم (٤) يبين عدد تكرارات القيم التأسيسية في جريدة الصباح ونسبها المئوية.

وقد جاءت القيم العامة في المرتبة الثانية في تسلسل جدول الفئات الرئيسة فـــي جريدة الصباح و(١٣٨) تكراراً من إجمالي عدد التكرارات البالغ (٤٠٧) تكرارا وبنسبة ٢٩,٩%، واحتلت الحرية المرتبة الأولى بـــ(١١٩) تكراراً من (١٣٨) تكراراً وبنســـبة ٨٦,٢% في حين جاءت العقلانية بالمرتبة الثانية بـــ(١٠) تكرارات وبنسبة ٧,٢%، بينما جاءت الموضوعية بالمرتبة الثالثة بـــ(٩) تكرارات وبنسبة ٦,٥%، انظر الجدول رقـــم (٥).

ت	القيمة	عدد التكرارات	%
١	الحرية	١١٩	%٨٦,٢
٢	العقلانية	١٠	%٧,٢

٣	الموضوعية	٩	%٦,٥
	المجموع	١٣٨	%١٠٠

جدول رقم (٥) يبين عدد تكرارات القيم العامة ونسبتها المئوية في جريدة الصباح.

وجاء اتجاه القيم الوظيفية كفئة رئيسية في المرتبة الثالثة من حيث التكرارات في جريدة الصباح بـ(٦٥) تكراراً من إجمالي عدد التكرارات البالغ (٤٠٧) تكراراً وبنسبة ١٥,٩%.

واحتل حق الاختلاف كقيمة المرتبة الأولى بـ(٣٢) تكراراً من إجمالي التكرارات البالغ (٧٣) تكراراً وبنسبة ٤٣,٨%، واحتلت حقوق الإنسان المرتبة الثانية بـ(٢٥) تكراراً وبنسبة ٣٤,٢%، في حين جاءت قيمة المشاركة بالمرتبة الثالثة بـ(٩) تكرارات وبنسبة ١٢,٣%، بينما جاءت سيادة القانون بالمرتبة الأخيرة بـ(٧) وبنسبة ٩,٥%، انظر الجدول رقم (٦).

ت	القيمة	عدد التكرارات	%
١	حق الاختلاف	٣٢	%٤٣,٨
٢	حقوق الإنسان	٢٥	%٣٤,٢
٣	المشاركة	٩	%١٢,٣
٤	سيادة القانون	٧	%٩,٥
	المجموع	٧٣	%١٠٠

جدول رقم (٦) يبين عدد تكرارات القيم الوظيفية ونسبتها المئوية في جريدة الصباح.

إما بالنسبة للقيم الحركية في جريدة الصباح فقد شكلت بمجموعها (٣٤) تكراراً من إجمالي التكرارات البالغ (٤٠٧) وبنسبة ٨.٤% واحتلت المرتبة الرابعة في تسلسل تكرارات القيم.

ت	القيمة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	التعددية	١٨	%٤٠,٩
٢	النقد	٨	%١٨,١
٣	فصل السلطات	٨	%١٨,١

٤	الشفافية	٦	%١٣,٦
٥	الرقابة والمساءلة	٤	%٩
	المجموع	٤٤	%١٠٠

جدول رقم (٧) يبين تكرارات القيم الحركية ونسبتها المئوية في جريدة الصباح ويقدم الجدول رقم (٧) توضيحاً لعدد تكرارات كل قيمة من القيم الحركية، اذ احتلت التعددية المرتبة الأولى بـ(١٨) تكراراً من إجمالي التكرارات البالغ ٤٤ تكراراً وبنسبة ٤٠,٩% بينما حصلت كل من قيمة النقد وفصل السلطات على نفس العدد من التكرارات وهو (٨) تكرارات لكل منهما وبنسبة ١٨,١% وجاءت الشفافية بالمرتبة الرابعة بـ(٦) تكرارات وبنسبة ١٣,٦% في حين احتلت الرقابة والمساءلة الترتيب الأخير بـ(٤) تكراراً وبنسبة ٩% من إجمالي تكرارات الاتجاه البالغة ٤٤ تكراراً والتي تشكل ما نسبة ٩,٦% من الحجم الكلي للتكرارات في جريدة الصباح.

ثانياً- تفسير نتائج التحليل:

ومما يتقدم يتضح إن القائم بالاتصال في جريدة الصباح سعى إلى تثبيت ما يأتي:

١. تأكيد الحرص على إقامة منظمات مجتمع مدني، وربط هذه المنظمات بهدف العملية السياسية الناشئة حينذاك، من خلال التأكيد على الديمقراطية قيمة سائدة في الاهداف التأسيسية، وتحديد التوجه العلماني لتلك المنظمات بديلاً عن التقوقع الطائفي والعرقي، مع إعلاء شأن المواطنة، لتقديم مجتمع مدني ذا توجه علماني يضع المواطنة هوية فوق الهويات الفرعية في المجتمع.

ويعكس تدني مرتبة قيمتي الحوار والطوعية اللتين جاء تسلسلهما في المرتبة الرابعة والخامسة، اهتمام القائم بالاتصال في جريدة الصباح بدور منظمات المجتمع المدني كمؤسسات للتثقيف والحشد الجماهيري من اجل إنجاح العملية السياسية، وتغاضيه عن قيمتي الحوار والطوعية اللتين تشكلان قيماً أساسية لازمة لنشوء المجتمع المدني، والذي تتفق الكثير من أدبيات المجتمع المدني على وصف منظماته، بأنها تشكيلات تطوعية حرة قائمة على الحوار.

٢. حاول القائم بالاتصال في جريدة الصباح أن يعكس الأجواء السائدة بعد سقوط النظام السابق، وهي أجواء كانت تعد بالحرية لذا جاء استخدام قيمة الحرية متنوعاً في أهدافه ولم يكن محصوراً باستخدامها قيمةً من قيم المجتمع المدني، وقد أسهم هذا التداخل أو الازدواج في استخدام (الحرية) إلى علو مرتبتها في التكرارات على حين نجد تدنياً في تكرارات قيمتي العقلانية والموضوعية، ما يعكس عدم وضوح فهم القائم بالاتصال لها تين القيمتين، ودورهما في تأسيس علاقة واضحة مع سلطات الدولة، لأن أي حوار بين طرفين يفتقد الرؤية العقلانية والحوار الموضوعي مصيره الفشل أو الصدام، فكيف الحال إذا كان مثل هذا الحوار يجري بين الدولة والمجتمع المدني؟ وكلا الطرفين في حوار متصل، ولا يمكن لهما إن يقطعا هذا الحوار، لأن القطيعة تعني انهيار العلاقة واللجوء إلى خيارات أخرى ليست في مصلحة البناء الديمقراطي ما يلحق أفدح الأضرار بالتجربة السياسية القائمة على أساس التحول الديمقراطي.

٣. إن القائم بالاتصال في جريدة الصباح منح حق الاختلاف هذه المرتبة المتقدمة من بين مراتب القيم الوظيفية، لارتباط هذا الحق بعملية التحول الديمقراطي، حيث إن جوهر الديمقراطية يقوم على الرأي والرأي الأخر، واحترام الاختلاف في الرأي، والاعتراف بالآخر وعدم تهميشه أو إقصائه، ويبدو أن هذه الرؤية كانت موجودة في ذهن القائم بالاتصال هدفاً عاماً وجزءاً مهماً من متطلبات الانتقال من المرحلة الشمولية إلى المرحلة الديمقراطية، والإرادة الواحدة على المرحلة الشمولية، حيث هيمن الرأي الواحد والإرادة الواحدة على مقاليد الأمور وعلى مجمل اتجاهات الحياة في المجتمع.

كما أن إعطاء حقوق الإنسان المرتبة الثانية، جاء ليؤكد القائم بالاتصال في جريدة الصباح من خلاله، على إن عصرا جديدا قد بدأ، تصان فيه كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، وان هذه القيمة هي من القيم اللازمة لتحقيق التحول الديمقراطي، إذ لا يمكن للمواطن إن يبني تجربة ديمقراطية وهو فاقد لحقوقه وحرياته الأساسية. وجاءت المشاركة في المرتبة الثالثة، لتوضح أهمية هذه الوظيفة في الحياة الداخلية للمجتمع المدني وفي السياق العام لحركة المجتمع، لان التحول الديمقراطي وتحقيق الانجازات الديمقراطية لا يمكن إن يتم دون تحقيق مشاركة المواطنين إفراداً وجماعات.

إما سيادة القانون فقد جاءت في المرتبة الأخيرة، لان القائم بالاتصال واتساقا مع سياسة التحرير في جريدة الصباح الممثلة أو القريبة من توجهات الدولة، يرى إن هذا الواجب يقتصر على أجهزة الدولة وان إرساء القانون يقع على عاتق أجهزتها المعنية بهذا الشأن، وفي هذه الرؤية تبنٍ واضح لرأي الدولة، وتجاهل بين لدور المجتمع المدني ومنظماته في التصدي لتعسف سلطات الدولة على المواطنين أفراداً وجماعات.

٤. إما فيما يتعلق بالقيم التي لم يولها القائم بالاتصال في الصباح أهمية كبيرة، وحاول التعامل معها على أساس ما يفيد الوضع العام، حيث اقتطعت التعددية وعددها ما يقارب نصف عدد التكرارات، والتعددية ليست قيمة ضرورية لمنظمات المجتمع المدني فحسب وإنما هي ضرورية للعملية السياسية التي كانت في بداياتها حينذاك والتي كان يعد لتأسيسها على وفق شروط التحول الديمقراطي، الذي يتطلب وجود تعددية سياسية وحزبية تسهم في بناء التجربة الديمقراطية، لذا جاء الاهتمام بالتعددية في رسائل القائم بالاتصال في الصباح جزء من الاهتمام العام بشروط التحول الديمقراطي.

ثالثاً- النتائج الختامية:

١. تعكس المعطيات السابقة رغبة القائم بالاتصال في إرساء دعائم مجتمع مدني سليم قائم على أسس تنظيمية واضحة تحدد فيها هيكلية القيادة وتمارس فيها الحياة الداخلية على وفق الأساليب الديمقراطية وتحدد العضوية وطرق الانتساب وفقاً لشروط تبتعد عن الانحياز العرقي أو الديني وبما يعلي قيمة المواطنة، وصدقية هذا الاستنتاج تنبع من عدد تكرارات اتجاه القيم التأسيسية البالغ (٤٨٥) تكراراً ومن النسبة المئوية البالغة (٤٥%) وهي من حيث عدد التكرارات ومن حيث نسبها المئوية تكاد تزيد بنسبة الضعف عن عدد ونسبة القيم العامة انظر الجدول رقم (٨).

٢. يفسر اتجاه القيم العامة واحتلاله المرتبة الثانية بـ(٢٥١) تكراراً وبنسبة (٢٣,٣%) على انه يعكس رغبة القائم بالاتصال في التأكيد على العلاقة بين المجتمع المدني وسلطات الدولة، وبما يقدم موقفاً متناسقاً بين الطرفين.

جدول رقم (٨) يبين ترتيب اتجاهات القيم ونسبها المئوية في العينة الكلية.

اتجاه القيم	التكرارات	النسبة المئوية
القيم التأسيسية	٤٨٥ تكراراً	%٤٥
القيم العامة	٢٥١ تكراراً	%٢٣,٣
القيم الوظيفية	٢١٨ تكراراً	%٢٠,٢
القيم الحركية	١١٩ تكراراً	%١١
المجموع	٧٠٧ تكرار	%١٠٠

٣. يرى الباحث أن موقف القائم بالاتصال ينبع من فهم الاستجابة لرغبات الجمهور باعتبار هذه الاستجابة من أهم المعايير التي تستند إليها (القيم الإخبارية) لان هذه القيم تؤثر على العاملين في وسائل الإعلام، سواء في اختيار المواد أو الأخبار أو الآراء التي يتيحون لها الفرصة للنشر، أو صياغتها والتعبير عنها[٣٥]، وهذا يعني أن الوسائل الإعلامية تعبر عادة عن اتجاهات الرأي العام الموجود فعلاً في تلك الجماعة أو إن تلك الأجهزة الإعلامية تعمل على تكوين تلك الآراء العامة، فهي إذن تأخذ من الرأي العام وتعطيه وتتأثر به و تؤثر فيه، وتقود الجماعة وتنقاد إليها[٣٦]، أي إن القائم بالاتصال وضع في حسبانه الاتجاه السائد حينذاك وارتباطه ببدايات تأسيس العملية السياسية وما تعنيه من استحقاقات سياسية مصيرية لأنها ستحدد صورة المستقبل السياسي للبلد، من خلال إقرار الدستور والمؤسسات التمثيلية المنبثقة عن الدستور ويرى الباحث إن القائم بالاتصال أجرى موازنة دقيقة لخلق توافق بين رؤية الجمهور الممثل للرأي العام السائد إزاء خطوات بناء العملية السياسية وبين تحديد المضمون الإعلامي الذي قام بصياغته، وان الرأي العام حينذاك أسهم في تحديد شكل الرسالة، وشكل الوسيلة، فهناك بين القائم بالاتصال والمتلقي رموزاً مشتركة، وان اخذ وضع المتلقي بنظر الاعتبار، يعد ضمانه لنجاح كاتب المقال وشيوعه، إذ يجب إن يكون معايشاً للحياة اليومية وبأخذ فكرة مادته الصحيفة من بين الناس، ورغم إن المقال يضم كمية غير قليلة من ذاتية الكاتب، لكنه أيضا ينقل للقراء ترجمة ردود أفعالهم بالنسبة لأهم الأحداث والموضوعات والمشكلات المطروحة على حياة الناس[٣٧]، وهذا يؤدي بدوره إلى تحديد أو التزام القائم بالاتصال بما يراه مهما للجمهور المتلقي من خلال

الرأي العام السائد، وهذه المعرفة هي التي تحدد شكل الرسالة وشكل الوسيلة لأن تحديد شكلهما المناسب للرأي العام السائد لدى الجمهور والمناسبتين لبعضهما (الرسالة والوسيلة) والجمهور في ذات الوقت[٣٨]، سيعني حدوث الاستجابة التي تعتمد في قوتها على نسبة التوافق بين أركان العملية الاتصالية.

ويتضح مما تقدم ما يأتي:

١. إن القائم بالاتصال سعى إلى ربط رسالته الإعلامية بحاجات الفرد داخل المجتمع، وصاغ رسالته بطريقة تستدعي انتباه الجمهور وتربط الموضوع مع حاجات ذلك الجمهور.

٢. حرص القائم على اخذ فكرة المجتمع المدني من زاوية دورها في تأمين الحشد تجاه القضايا والاستحقاقات التي واكبت بدايات تأسيس العملية السياسية التي أفضت فيما بعد إلى التحول نحو الخيار الديمقراطي- التعددي، وإلغاء الفكر الشمولي.

٣. قدم القائم بالاتصال اتجاه القيم العامة على اتجاهي القيم الوظيفية والقيم الحركية، لأن هذا الاتجاه يمثل نقطة التقاء مشتركة بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الممثلة لسلطات الدولة، وأنه أيضا يحمل شحنة من القيم التوافقية التي يعد التركيز عليها وإبرازها ملائماً للجو السياسي العام وللرأي العام السائد، والمنشغلان وقت ذاك بخطوات تأسيس العملية السياسية، ووضع اللبنات الأولى على طريق التحول الديمقراطي.

ابرزت نتائج تحليل المضمون جملة من المعطيات التي تستوجب المناقشة المعمقة، ومن بين ابرز تلك المعطيات قلة عدد التكرارات لقيم تعد من القيم الأساسية للمجتمع المدني، حيث حصلت قيمة الطوعية على (٤) تكرارات فقط من إجمالي التكرارات البالغة (١٠٧٧)، تكراراً وبنسبة (٠,٣%)، في حين يشير الباحثون إلى جملة خصائص تتسم بها التنظيمات المدنية في مقدمتها الطوعية والانقسام النسبي، والتعبير السلمي عن الآراء والمواقف، واحترام الأخر[٣٩]، لا بل إن بعض التوصيات للمجتمع المدني ومنظماته تقرنه بالعمل الطوعي، اذ إن المجتمع المدني يشمل على المؤسسات الطوعية التي تعبر عن إرادة الناس ومصالحهم[٤٠]، وجاءت الشفافية بالمرتبة الثانية من حيث قلة عدد التكرارات بـ(١١) تكراراً وبنسبة (١%) وهي نسبة متدينة أيضا، في حين

حصلت العلمانية على[٤١]، تكراراً وبنسبة (١,٢%)، ولم يكن حال الرقابة والمساءلة بأفضلل من العلمانية، إذ حصلت على[٤٢]، تكراراً وبنسبة (١,٣%)، كما حصلت قيمة النقد على (٢٩) تكراراً وبنسبة (٢,٦%)، ما يعني إن القائم بالاتصال حرص على إفراغ القيم الحركية من تأثيرها.

ولم تكن قيم التعددية والمشركة والحوار والعقلانية حاضرة بقوة في ذهن القائم بالاتصال، في حين إن المميزات الأساسية للمجتمع المدني، هي إمكانية الانضمام إليه طوعياً، وان تتم المساهمة فيه على أساس عقلاني، ويتم اتخاذ القرارات بالمشاركة القائمة على الحوار وتبادل الرأي[٤٣]، كما أن القيم ومبادئ مثل المبادرة والحرية، والإرادة والتعددية، والعقلانية، تعد من المقومات الهامة لبناء مؤسسات المجتمع المدني[٤٤]، ويعكس هذا الإهمال لقيم أساسية قصورا في الفهم لدى القائم بالاتصال، و تجاهلاً متعمداً سببه الانشغال بالعملية السياسية التي كانت تشهد بدايات تأسيسها حينذاك ما يعني إن القائم بالاتصال سعى لإبراز الدور التأسيسي للمجتمع المدني ومنظماته من اجل استخدام منظمات المجتمع المدني كأدوات للحشد الجماهيري للمشاركة في الاستحقاقات السياسية المتمثلة بالانتخابات وبالاستفتاء على الدستور الدائم وصولاً إلى إرساء المؤسسات الدستورية الممثلة للنظام الجديد في العراق.

لم تخلُ رسائل القائم بالاتصال من مساحة تشكيك بإمكانية ثبات قيم المجتمع المدني، إذ على الرغم من المستقبل المشرق للديمقراطية، تبقى مجرد طموح وهدف، فلا توجد في الوقت الحاضر أدلة كافية على حتمية انتصارها[٤٥]، أو إن الحاجة إلى التعددية لها أسبابها المنطقية التي من أهمها تخطي حالة الإفلاس السياسي لتجربة الحزب الواحد وفلسفته، لكن التجارب التعددية في العالم الثالث ومن ضمنها العراق هي في بداياتها ومن الصعب الحكم عليها في الوقت الحاضر[٤٦]، وينتقل التشكيك أحياناً إلى صورة من التعميم ومحاولة إسقاط صور الماضي القريب على التجربة الجديدة لذا نستطيع أن نفهم لماذا لم تتسم مؤسسات المجتمع المدني (المفترضة) بأي دور واضح في الفراغ السياسي[٤٧].

تتضح ما تقدم أن الجرائد الثلاث أسهمت في تكرار المعلومات لرفع مستوى درجات التفاهم العام داخل المجتمع، إذ تشخص وسائل الإعلام قضية الصراع باعتبارها تخص الجميع، وتدفع الأفراد للبحث عن معلومات أكثر، ومن ثم فأن التغطية الإعلامية

تضفي الشرعية على الحوارات والمناقشات المتعلقة بالصراع[٤٨]، ومما لاشك فيه إن وسائل الاتصال الجماهيري تؤدي دوراً أساسياً في بناء النسيج السياسي للديمقراطية، لأنها أكثر الوسائل المتاحة انتشاراً، ومن خلالها يعبر القادة عن وجهات نظرهم، ويلتمسون حشد المساندة الجماهيرية لسياساتهم[٤٩]، وتقف الصحافة في مقدمة وسائل الاتصال الجماهيري، بل أنها صارت اليوم جزءاً من نسيج الحياة اليومية للناس العاديين، وصارت تلعب دوراً في نظام الاتصال المعاصر، لا يستطيع أي بديل للصحيفة إن يلعبه[٥٠]، في حين إن التعرض لوسائل الاتصال في الدول الحديثة التي تسعى نحو التنمية السريعة متعددة الأبعاد، يعد احد مكونات التعبئة الاجتماعية[٥١]، وتحقق وسائل الإعلام الاتصال تأثيرات واسعة في هذا المجال، لأنها تزود الفرد بخلاصات مميزة لقيم المجتمع ومستجداته، ولأن الإنسان يحتاج عادة إلى تكوين حكمة الخاص إزاء أفراد أو قضايا أو سلوكيات في مجتمعه، فأنه يستقي اغلب معارفه ومعلوماته التي تعينه على تكوين حكمة من وسائل الاتصال المختلفة [٥٢]، إن خطورة تأثير وسائل الاتصال على الناس يأتي من خلال عملها على ترتيب أولويات لهم، تكمن في اختصار الحصيلة المعرفية للجمهور على قضايا محددة، إذ يسعى الإعلام أي إعلام إلى هدف مرسومٍ يسير عليه هو السياسة الإعلامية التي يتبعها[٥٣].

رابعاً: استنتاجات وتوصيات.

من خلال دراسة موضوع الصحافة العراقية وقيم المجتمع المدني توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات تمثلت بما يأتي:

١- إن بداية الاهتمام بفكرة المجتمع المدني ظهرت في الصحافة العراقية بعد الاحتلال الأميركي للعراق في ٢٠٠٣/٠٤/٠٩، وان هذا الاهتمام انصب على إن المجتمع المدني من حيث تشكيلاته ومؤسساته، يقع خارج سيطرة الدولة، وليس تابعا لها.

٢- ارتبط التوجه السابق في الصحافة بالحملة الشاملة ضد مخلفات النظام السابق السياسية منها والفكرية، وربط تخلف منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما قبل ٢٠٠٣/٠٤/٠٩، بتوجهات النظام السابق ونظرته إلى المجتمع المدني ومنظماته (كواجهات) جماهيرية ومهنية للحزب الواحد.

٣- حرص القائم بالاتصال على توظيف القدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني من اجل حشد الجماهير وعلى أوسع نطاق، للمشاركة في الاستحقاقات السياسية التي رافقت عملية التحول الديمقراطي وتجاهل في الوقت عينه الوظائف الحركية للمجتمع المدني، أو حرص على وضعها في آخر قائمة الأهميات، على حين أن الوظائف الحركية والقيم الممثلة لها تعد السبب الأساسي في وجود المجتمع المدني ومنظماته كعامل ردع لهيمنة الدولة واستبداد سلطاتها.

٤- استجاب القائم بالأتصال لشروط ومتطلبات الحملة الدعائية والإعلامية الشاملة التي رافقت الشروع بتأسيس العملية السياسية، وسعى إلى تأكيد دور منظمات المجتمع المدني كمثقف جماهيري من اجل نجاح تجربة التحول الديمقراطي، وصولاً إلى إرساء شرعية دستورية وبناء مؤسسات الدولة الجديدة.

٥- عكست رسائل القائم بالاتصال إلى حد بعيد التوجهات والأفكار التي تبناها النظام السياسي الحاكم، ما يؤكد أن وسائل الأعلام هي أدوات رئيسة تستثمرها السلطة لإيضاح توجهاتها وتثبيت مرتكزاتها السياسية.

٦- وفي كل الأحوال فأن وسائل الأعلام ملزمة أدبياً وسياسياً بأخذ موقف الرأي العام بنظر الاعتبار، حتى ولو تجاه مشكلات وقضايا بعينها، خصوصاً وان الجمهور المتلقي يعتنق بعض الآراء حين يعلم أنها تتفق مع رأي الأغلبية.

٧- إن وسائل الإعلام في العراق لما ترتق بعد إلى مستوى يتيح لها إرساء دعائم الثقافة المدنية، وما زالت أنماط هذه الثقافة ومصادرها ومكوناتها غائبة بين السطور صفحات الجرائد، أو مهشمة بسبب الهموم الأمنية والسياسية التي أخذت وتأخذ حصة الأسد من الاهتمامات اليومية للصحافة.

٨- ونحن نعيش مرحلة التغيير في حياتنا السياسية فأن حقائق المجتمع المدني وضروراته، وما يرافقها من إشكالات مؤسسية وغياب البيئة القانونية، تشكل أرضاً بكراً للباحثين والدارسين كي يسبروا غور العشرات من القضايا المعلقة والتفاصيل الغامضة لاستجلاء كوامنها وتقديم الحلول الناجعة بشأنها.

٩- إن هناك أكثر من حاجة إلى تحديد قانوني ملزم، يمكن المجتمع المدني من ممارسة واجباته بفاعلية، وبما يمنع من تحول منظماته إلى مجرد شاهد صامت، أو مجرد

مجموعات للعمل الخيري، وهذا يتطلب إصدار قانون منظم لعمل مؤسسات المجتمع المدني لتمارس عملها ووظائفها في رقابة الدولة ومساءلتها طبقا لهذا القانون.

١٠- يحتاج العراق إلى سياقات محددة وواضحة وذات قوة قانونية، لإرساء دعائم ممارسات الشفافية، وعدم وضع أية عوائق قانونية أو إدارية أو اجتهادية أمام حق المواطنين أفراداً وجماعات في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأنشطة الدولة وحركتها.

هوامش البحث

(١) علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الدول العربية- موقع pogar موقع الكتروني.

(٢) ساتي، حسنات عوض (الدكتورة)، المرأة العربية والإعلام: الواقع والمأمول، ورقة عمل إلى المنتدى الأول للمرأة العربية والإعلام، أبو ظبي، ٢٠٠٣.

(٣) الرميحي، محمد (الدكتور)، الإعلام والهوية الثقافية للمجتمع العربي في الخليج، الثقافة والإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي، الكويت ١٩٤٧: ص١٨٥.

(٤) المنهج التاريخي: هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها ومن عرضها وترتيبها وتنظيمها واستخلاص التعليمات والنتائج العامة منها والتي لا تقل فائدتها على فهم أحداث الماضي بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل، ويقوم المنهج التاريخي على أساس الفحص الدقيق والنقد الموضوعي للمصادر المختلفة للحقائق التاريخية.

انظر: عمر محمد التومي، الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، ط٢، الشركة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، لبنان، ١٩٧٥: ص٨١.

(٥) خضور، أديب (الدكتور)، مع صورة العرب في الإعلام الغربي، المكتبة الإعلامية، دمشق، ٢٠٠٢: ص٥١.

(٦) عبيدات، ذوقان وآخرون، البحث العلمي، مفهومه أدواته وأساليبه، دار المجدلاوي، عمان، ١٩٨٣: ص١١١- ١١٢.

(٧) آل مانع، فلاح حسن، المجتمع المدني- دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب جامعة بغداد، ٢٠٠٤.

(٨) عبد الجبار فالح، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٥.

(٩) كوثراني، وجيه، المجتمع المدني والدولة في التأريخ العربي، ورقة مقدمة إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: ص١١٩.

(١٠) نفس المصدر: ص١٢١.

(١١) باقر، طه، مقدمة من تاريخ الحضارات القديمة، القسم الأول، تاريخ العراق القديم، من مطبوعات دار المعلمين العالمية، بغداد، د.ت: ص١٢٤.

(١٢) الأشقر، أسد، تأريخ سورية، الجزء الأول، مكتبة الغساني، دمشق، ١٩٧٨: ص١٢٢- ١٢٣.

(١٣) نفس المصدر السابق: ص٣٦-٣٧.

(١٤) خليل، عادل غفوري، أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦- ١٩٥٤، مطبعة الانتصار، بغداد، ١٩٨٤: ص٣٠.

(١٥) نفس المصدر: ص٢٩.

(١٦) الشفافية في النشاط الاقتصادي العراقي "ندوة"، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٥: ص١١٩.

(١٧) نفس المصدر: ص١٢١.

(١٨) أصدرت الإدارة المدنية للاحتلال قرارات بحل الجيش والأجهزة الأمنية، ووزارة الإعلام، وقد أسهمت هذه القرارات في تصاعد وثائر الفلتان الأمني، وكان لها نتائج اجتماعية خطيرة أضرت بالأمن الاجتماعي بسبب فقدان مئات الألوف من العوائل العراقية لمورد رزقها الوحيد المتمثل براتب الوظيفة الحكومية.

(١٩) بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي- مركز تسجيل المنظمات غير الحكومية للعام ٢٠٠٣.

[٢٠] نفس المصدر.

[٢١] محمد، احمد حسن (الدكتور)، الاتصال ودوره في النمو الثقافي، شبكة المشكاة الإسلامية (موقع الالكتروني).

[٢٢] نفس المصدر.

[٢٣] تودوروف، تأريخ الصحافة العالمية، ت: د.أديب خضور، المكتبة الإعلامية، دمشق، ١٩٩٠: ص١٦.

[٢٤] ديلفير، ملفين ل، وساندرا بول روكيش، نظريات وسائل الاتصال، ط٣، ت: كمال عبد الرؤوف، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩: ص٨٨.

[٢٥] مجموعة باحثين، صحافة الحرب والسلم، منشورات الاتحاد الدولي للصحافة.

[٢٦] حسين، كريم عكلة، الاتجاهات النفسية للفرد والمجتمع، مطبعة دار الرسالة، بغداد، ١٩٨٥: ص٤٤.

[٢٧] يعرف احمد شريف النظام الدولي على انه مجموعة الحقائق الاقتصادية- الاجتماعية والجغرافية والسياسية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل أشخاصه ومؤسساته وبكل الأنساق القيمة والقانونية التي تعبر عن هذه الحقائق، والتي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض، وعلاقات الدول بالمجتمع الدولي ككل، وعلاقة الدول والمجتمع الدولي بالطبيعة. لمزيد من التفاصيل راجع، احمد شريف،. مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩.

[٢٨] الصبيحي، مصدر سابق: ص٩٧.

[٢٩] أمري، أدوين، مصدر سابق: ص٣٨.

[٣٠] شندي، مجدي، مصدر سابق: ص٨١.

[٣١] فرحات، محمد نور، السلطة والقانون والحرية، البحث عن العدل، منشورات سطور، القاهرة، ٢٠٠٠: ص١٢.

[٣٢] بانفليد، ادوري، مصدر سابق: ص١٥.

[٣٣] السيد جاسم، عزيز، مصدر سابق: ص١٢.

[٣٤] سمسم، مصدر سابق: ص١٥٢.

[٣٥] طاش، عبد القادر (الدكتور)، الإعلام وقضايا الواقع الإسلامي، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٥: ص١٢١.

[٣٦] الهاشمي، عبد الحميد محمد (الدكتور)، المرشد في علم النفس اللأجتماعي، ط٢، دار الشؤون، جدة، ١٩٨٩: ص٢٤٨.

[٣٧] إبراهيم، إسماعيل (الدكتور)، فن المقال الصحفي- الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١: ص ٦٨.

[٣٨] كحيل، عبد الوهاب (الدكتور)، الرأي العام والسياسة الإعلامية، مصدر سابق: ص٦٧.

[٣٩] الإسلام والديمقراطية (مجلة)، العدد ٥، حزيران/٢٠٠٤: ص١٠٦.

[٤٠] تجمع الباحثات اللبنانيات، مصدر سابق: ص٢٣.

[٤١] نفس المصدر: ص٢٣.

[٤٢] الإسلام والديمقراطية، مصدر سابق: ص١٠٦.

[٤٣] بشارة، مصدر سابق: ص٥٠.

[٤٤] إبراهيم، حسنين توفيق، مصدر سابق: ص٦٩٦.

[٤٥] الربيعي، محمود (الدكتور)، إشكالية التطبيق الديمقراطي في العراق، جريدة الصباح، ٢٠٠٣/٠٩/١٧.

[٤٦] المرسومي، عماد مؤيد، النخبة الحزبية تنشره معنى اللعبة السياسية، المؤتمر، ٢٠٠٣/٠٩/٢٧.

[٤٧] الطائي، صادق، مؤسسات المجتمع المدني في العراق، الصباح، ٢٠٠٣/٩/٢٧.

[٤٨] حماده، بسيوني (الدكتور)، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣: ص١١٤.

[٤٩] المعمري، ادوين، وآخرون، الاتصال الجماهيري، ت: إبراهيم سلامة إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠١، ص٣٤-٣٥.

[٥٠] ديلفير، ملفين ل، وساندرا بول روكيتش، نظريات وسائل الإعلام، ط٣، ت: كمال عبد الرؤوف، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢: ص١٠٢.

[٥١] فلحوط، صابر (الدكتور)، ودكتور محمد البخاري، العولمة والتبادل الإعلامي الدولي، دار علاء الدين، دمشق، ١٩٩٩: ص١١٠.

[٥٢] الحضيف، مصدر سابق: ص٣١.

[٥٣] كحيل، عبد الوهاب (الدكتور)، مصدر سابق: ص١٢٩.

المصادر والمراجع

١. إبراهيم، إسماعيل (الدكتور)، فن المقال الصحفي– الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١.

٢. أبو زعكرك، علي رمضان، الديمقراطية والإعلام وتحقيق الحكم الرشيد، منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية (موقع الكتروني).

٣. الاتصال ودوره في النمو الثقافي، شبكة المشكاة الإسلامية (موقع الكتروني).

٤. الإسلام والديمقراطية (مجلة)، العدد ٥، حزيران/ ٢٠٠٤، ص١٠٦.

٥. الأشقر، أسد، تأريخ سورية، الجزء الأول، مكتبة الغساني، دمشق، ١٩٧٨.

٦. آل مانع، فلاح حسن، المجتمع المدني– دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.

٧. إمام، إبراهيم، فن الإخراج الصحفي، ط٢، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٧.

٨. باقر، طه، مقدمة من تاريخ الحضارات القديمة، القسم الأول، تاريخ العراق القديم، من مطبوعات دار المعلمين العالمية، بغداد، د.ت.

٩. بطاطو، حنا، العراق، الكتاب الأول، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ت: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٠.

١٠. بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي– مركز تسجيل المنظمات غير الحكومية للعام ٢٠٠٣.

١١. تايلور، فيليب، قصفلا العقول، ت: سامي خيبة، عالم المعرفة، الكويت، العـــدد ٢٥٦، نيسان ٢٠٠٠.

١٢.التهامي، مختار (الدكتور)، تحليل المضامين الدعائية بين النظرية والتطبيق، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥.
١٣.تودوروف، تأريخ الصحافة العالمية، ت: د.أديب خضور، المكتبة الإعلامية، دمشق، ١٩٩٠.
١٤.تيزني، الطبيب، مقدمات أولية في الإسلام المحمدي الباكر، دار دمشق، دمشق، ١٩٩٤.
١٥.جاكويز، رونالدن، الاعراق ووسائل الأعلم والمجتمع المدني، ت: بدر الرفاعي، الثقافة العالمية (مجلة)، الكويت العدد ١٠٠، مايو- يونيو ٢٠٠٠.
١٦.جامعة لويزيانا، المدخل في بحوث الاتصال الجماهيري، مراجعة الدكتور نواف عدوان، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨.
١٧.جواد، عبد الستار (الدكتور)، اتجاهات الإعلام العربي- دراسة في الإعلام الانكلو- أميركي، مركز التدريب الإعلامي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٩٥.
١٨.حسين، سمير محمد (الدكتور)، تحليل المضمون، تعريفاته ومفاهيمه ومحدداته، استخداماته الأساسية، وحداته وفئاته، جوانبه المنهجية، تطبيقاته الإعلامية ارتباطه ببحوث الإعلام والدعاية الرأي العام، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٦.
١٩.حماد، مجدي، مداخلة، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية.
٢٠.حماده، بسيوني (الدكتور)، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣.
٢١.خضور، أديب (الدكتور)، مع صورة العرب في الإعلام الغربي، المكتبة الإعلامية، دمشق، ٢٠٠٢.
٢٢.خليل، عادل غفوري، أحزاب المعارضة العلنية في العراق، ١٩٤٦- ١٩٥٤، مطبعة الانتصار، بغداد، ١٩٨٤.
٢٣.ديلفير، ملفين ل، وساندرا بول روكيش، نظريات وسائل الاتصال، ط٣، ت: كمال عبد الرؤوف، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩.
٢٤.الربيعي، محمود (الدكتور)، إشكالية التطبيق الديمقراطي في العراق، جريدة الصباح.

٢٥.الرشيدي، بشير (الدكتور) البناء القيمي في المجتمع الكويتي، مكتب الإنماء الاجتماعي الديوان الاميري، الكويت، ١٩٩٧.
٢٦.الرميحي، محمد (الدكتور) الإعلام والهوية الثقافية للمجتمع العربي في الخليج، الثقافة والإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي، الكويت، ١٩٤٧.
٢٧.ساتي، حسنات عوض (الدكتورة)، المرأة العربية والإعلام: الواقع والمأمول، ورقة عمل إلى المنتدى الأول للمرأة العربية والإعلام، أبو ظبي، ٢٠٠٣.
٢٨.سالم، نادية، تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، دار المساحة للطبع، القاهرة، ١٩٨٢.
٢٩.السويدي، توفيق، مذكراتي: نصف قرن من تأريخ العراق والقضية العربية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٩.
٣٠.السيد جاسم، عزيز، مبادئ الصحافة في عالم المتغيرات، آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥.
٣١.الشفافية في النشاط الاقتصادي العراقي (ندوة)، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٥.
٣٢.الصباح، عدنان، الإعلام ودور المنظمات غير الحكومية في تطبيق وحماية حقوق الإنسان، فلسطين (نشرة الكترونية)، الجمعة ١٧ كانون الأول ٢٠٠٤.
٣٣.الطائي، صادق، مؤسسات المجتمع المدني في العراق، الصباح.
٣٤.طاش، عبد القادر (الدكتور)، الإعلام وقضايا الواقع الإسلامي، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٥.
٣٥.طعمة، شذى (الدكتور)، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٧.
٣٦.عبد الجبار فالح، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٥.
٣٧.عبد الرحمن، عواطف (الدكتورة)، وأخريات، تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٣.
٣٨.عبيدات، ذوقان وآخرون، البحث العلمي، مفهومه أدواته وأساليبه، دار المجدلاوي، عمان، ١٩٨٣.

٣٩. العقابي، جبر مجيد حميد (الدكتور)، عن طرق البحث الاجتماعي، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، الموصل، ١٩٩١.
٤٠. علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الدول العربية- موقع- pogar موقع الكتروني.
٤١. عليان، بسام، الإعلام المطلوب، المصدر، (المصدر)- موقع الكتروني.
٤٢. عمر، فاروق علي، وسائل الاتصال الحديثة والرأي العام، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى كلية الإعلام- جامعة بغداد، ٢٠٠٤.
٤٣. عمر محمد التومي، الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، ط٢، الشركة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس لبنان، ١٩٧٥.
٤٤. عيسى، نهوند القادري، المجتمع المدني حقل مناورة باسم الرأي العام، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي (مؤتمر)، تجمع الباحثات السياسيات، بيروت، ١٨-٢٠ نيسان- ابريل ٢٠٠٤.
٤٥. فلحوط، صابر (الدكتور)، ودكتور محمد البخاري، العولمة والتبادل الإعلامي الدولي، دار علاء الدين، دمشق، ١٩٩٩.
٤٦. كحيل، عبد الوهاب (الدكتور)، الرأي العام والسياسة الإعلامية.
٤٧. كوثراني، وجيه، المجتمع المدني والدولة في التأريخ العربي، ورقة مقدمة إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٤٨. محمد، احمد حسن (الدكتور)، الاتصال ودوره في النمو الثقافي، شبكة المشكاة الإسلامية (موقع الالكتروني).
٤٩. المرسومي، عماد مؤيد، النخبة الحزبية تنشره معنى اللعبة السياسية، المؤتمر، جريدة الصباح.
٥٠. المصمودي، مصطفى (الدكتور)، وظائف أجهزة الإعلام ووظائف أجهزة الثقافة- التكامل بين أجهزة الإعلام وأجهزة الثقافة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٧٤.
٥١. المعمري، ادوين، وآخرون، الاتصال الجماهيري، ت: إبراهيم سلامة إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠١.

٥٢.نظمي، وميض جمال عمر (الدكتور)، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤.

٥٣.الهاشمي، عبد الحميد محمد (الدكتور)، المرشد في علم النفس اللاجتماعي، ط٢، دار الشؤون، جدة، ١٩٨٩.

٥٤.الهيتي، هادي نعمان (الدكتور)، صحافة الأطفال في العراق نشأتها وتطورها مع تحليل لمحتواها، ط٢، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٩.

٥٥.الوردي، علي (الدكتور)، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٥.

٥٦.الياسري، قيس (الدكتور) وآخرون، الفنون الصحيفة، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١.

٥٧.بيرين، ميل بير، الديمقراطية وبدائلها في نظام عالمي الحكم، ت: دشهرت العالم، الثقافة العالمية (مجلة) الكويت، العدد ١٠٠، مايو– يونيو ٢٠٠٠.